كلية الحقوق

حقوق مصر فى مياه النيل
فى ضوء القانون الدولى للأنهار

رسالة مقدمة من الباحث

محمود عبد المؤمن محفوظ محمد

للحصول على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى العام

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د / عبد المعز عبد الغفار نجم أستاذ القانون الدولى العام كلية الحقوق - جامعة أسيوط	"مشرفا ورئيسا"
أ.د/ عبد العزيز مخيمر عبد الهادى أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام كلية الحقوق - جامعة المنصورة	"عضواً"
أ.د/ مصطفى احمد فؤاد أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام كلية الحقوق - جامعة طنطا	"عضواً"

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

T11-00887

٣٨٠
دولي
٣٨٠

جامعة أسيوط
كلية الحقوق

حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار

رسالة مقدمه من الباحث

محمود عبدالمؤمن محفوظ محمد

للحصول على درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام

لجنة المناقشة و الحكم علي الرسالة

أ.د/ عبد المعز عبد الغفار نجم	**"مشرفا و رئيسا"**
أستاذ القانون الدولي العام كلية الحقوق جامعة أسيوط	
أ.د/ عبد العزيز مخيمر عبد الهادي	**"عضواً"**
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام كلية الحقوق جامعة المنصورة	
أ . د / مصطفي أحمد فؤاد	**"عضوا"**
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام كلية الحقوق جامعة طنطا	

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أَمَّنْ جَعَلَ الأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلالَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزاً أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ (١)

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ (٢)

صدق الله العظيم

---

(١) سورة النمل آية ٦١.
(٢) سورة إبراهيم آية ٣٢.

إهداء

إلـــى ،،،،، الذين وقفوا معي وآزروني بأرواحهم في كل خطوة من خطوات البحث .

إلـــى ،،،،، والدي و والدتي أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية .

إلـــى ،،،،، إخوتي الأحباء جزاهم الله عني خير الجزاء .

إلـــى ،،،،، زوجتي المخلصة الوفية التي قدمت كل ما في وسعها من أجل إتمام هذا العمل وولدي مصطفي وزياد .

إلـــى ،،،،، أستاذي الجليل عبد المعز عبد الغفار نجم .

أســـأل الله أن يتكفـل عني بالوفـــاء ،،،

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله عز وجل علي ما فضلنا به علي كثير ممـــن خلـــق ، أتوجـــه بعظيم الشكر والتقدير والعرفان ، إلي سعادة السيد الأستاذ الـــدكتور أســـتاذي ومعلمـــي الفاضل / عبدالمعز عبدالغفار نجم أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة أسيوط ، شكر الإبن لأبيه والتلميذ لمعلمه وشكر المدين بالفضل لدائنه ، فنعم الأســـتاذ والمعلـــم والأب ، ومهما كثرت وتزاحمت الألفاظ للتعبير عن معاني الشكر والعرفـــان بالجميـــل لسيادته فلا أظنها تكفيه ولا توفيه حقه ، فمنذ أن توجهت إلي سيادته لطلـــب الإشـــراف علي هذه الرسالة وحتى هذه اللحظات وهو بشوش الوجه ، واسع الصدر ، مبدي النصح في كل وقت دون كلل أو ملل مصوباً أسهمه لما ينتابني من زلل في مقام البحث بل في الحياة عمومها ولم يكن أبداً عابث الوجه ، ضيق الصدر في طلبي مقابلته ، ولعلي أكون قد استفدت من سيادته ولو بقدر ضئيل ليخرج هذا العمل في صورة تتناسب مع توجيهات سيادته , فالفضل يرجع كله بعد المولى عز وجل ورسوله الكريم ، للسيد الأستاذ الدكتور عبد المعز عبد الغفار نجم ، فدائما ما كان بابه مفتوحا لطالب العلـــم ، فـــنعم الأســـتاذ والمعلم ، ليس فقط في مجال القانون الدولي وإنما في تعليم وتوطيد الالتـــزام بالـــسلوك الأخلاقي الحميد من طلابه ، وذلك لرؤية سيادته بأن طالب العلم لا بد له من الالتـــزام بالأخلاق الحميدة قبل طلب العلم ، لأنه لا علم بدون خلق حميد ، فلهذا الأســـتاذ جزيـــل الشكر ووافر وعظيم الإحترام ، وجزاه الله عني خير الجزاء وأمده بالـــصحة والعافيـــة وأبقاه للقانون علماً ومعلماً ولطلابه هادياً.

كما أتقدم بعظيم الشكر والإمتنان لسعادة الأستاذ الدكتور/ عبـــد العزيـــز مخيـــمر عبدالهادي أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة علـــي تفضل سيادته بقبول المشاركة في مناقشة هذه الرسالة رغم مشاغله الكثيرة وضيق وقت سيادته ولكن من فضل الله علي أن يمتاز هذا الفقيه بتلبية طلاب العلم في مجال القـــانون الدولي ولحرص سيادته علي تحفيز طالب العلم في هذا المجال ، وهذا هو حال الفقيه في مجاله ولكي يكون لهذا العمل من الدعائم الكبيرة ما يقويه ويخرجه في الشكل القـــانوني السليم أن يتفضل مثل هذا الفقيه بمناقشته والذي طالما كانت له بصمات واضـــحة فـــي مجال القانون الدولي العام ، فكل السعادة لي بتشريف سيادتكم ، ولسيادتكم أسمي معاني الشكر والتقدير وعظيم الامتنان وأسال الله أن يمد سيادتكم بالصحة والعافية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلي العالم الجليل الفقيه الكبير ســـعادة الأســـتاذ الـــدكتور / مصطفي أحمد فؤاد أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة طنطـــا علي تفضله بقبول المشاركة في مناقشة هذه الرسالة وتحمله العنـــاء والمـــشقة وتركـــه لمشاغله الجسام وتفضله بالحضور حتى جامعة أسيوط ويرجع ذلك في المقام الأول إلـــي كرم سعادته الذي اعتدنا عليه من عدم رده لطالب العلم طارق بابه ، فما كان منا إلا أن تمنينا قدوم سيادته لمناقشة هذا العمل المتواضع ليخرج في أبهى صوره , ولننهل من علم أحد فقهاء القانون الدولي ، فلسعادتكم مني عظيم الاحترام والتقدير والعرفان.

الله أسال أن يتولى مكافأتهم وأن يجزيهم خير الجزاء وأن يحقق لي الأمل ويجنبني الخطأ والزلل فهو حسبي نعم الوكيل وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ....

مقـــدمة

تلعب المياه دورا كبيرا في حياة الإنسان أفرادا وجماعات حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت قد أقامت على ضفاف الأنهار بل أن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سببا رئيسيا في قيامها (حـــضارة بـــلاد الرافدين على ضفاف نهري دجلة والفرات وحضارة وادي النيل على ضفاف نهر النيل). وقد أكد القرآن الكريم أن الحياه مرتبطة ارتباطا مصيريا بالمياه في قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي)

وفي عالمنا اليوم وبسبب التطور الكبير الذي أضحى عليه العالم ودخول المياه كأحد عناصر التنمية البشرية في مختلف مجالاتها الزراعية والصناعية التي تسعى دول العالم لتحقيقها وإدامتها فإن الصراع على المياه أصبح حقيقة مع تطـــور دور الميـــاه كأحـــد موضوعات السياسة الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية لذلك اعتبرت الميـــاه والـــسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع في العالم [١]، بل أن العديد من البـــاحثين

---

(١) من الموضوعات التي تكون فيها المياه عاملاً أساسياً في إثارة الصراع أو تطور الخلافات بين الدول من مجـــرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك إلى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم التالي :-

١ - أصبحت المياه أحد أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه على الدول المتشاركة والمتشاطئة معها في نفس المصدر المائي ، وهنا يجب توضيح الـــسياسة التركيـــة التـــي تتبعها تجاه الدول المتشاطئة معها ، حيث أنه لطالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع ســـوريا والعـــراق باعتبارهـــا وسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبـــع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة لإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككهـــا بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ م وقيام الجمهورية التركية.

٢ - عدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تتشارك الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع في المياه، حيث افتقرت الأنهار المتشاطئة منذ منتصف القرن السابق لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية الاستفادة من المياه المشتركة للأنهار، رغم التعريفات الدولية في المعاهدات والقوانين للأنهار الدوليـــة وتحديد المعايير الأمثل للاستخدام المشترك إلا أن الممارسة الحقيقية تبقى بعيداً عـــن أطروحـــات القـــانون الـــدولي وافتراضاته.

٣ - أن أغلب دول العالم تتلقى أكثر من ٥٠% من مياهها من خارج حدودها أي من دول أخرى كما أن أكثر الأنهار الكبرى والآبار الجوفية يتم تقاسمها من قبل أكثر من دولة فقد أوضحت مؤسسة الاستشارات الدولية (برايس ووتـــر هاوس كوبرز) أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه الذي يتوقع أن يطال ثلثي السكان في العالم عـــام ٢٠٥٠ وقد عددت المؤسسة ١١ منطقة في العالم تشكل خلافا قد يتحول إلى نزاع مسلح للسيطرة على الميـــاه ومـــصادرها ، وتحتل منطقة الشرق الأوسط صدارة هذه المناطق.

٤ - التناقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية نتيجة الاستخدام المفرط بسبب دخول هذه المياه في العديد مـــن المجالات وبشكل أساسي وحاجة الدول لهذه المادة في عملية التطوير التنموي وفـــي مختلـــف المجـــالات الـــصناعية والزراعية ، لقد أدى الاستخدام المفرط للمياه في المجالات المتعددة (الصناعية ، الزراعية) إلى تناقص كبيـــر فـــي المياه للأغراض الإنسانية بسبب عدم وجود مصادر بديلة أو عدم استخدام وسائل حديثة ومتطورة لترشيد الاستهلاك أو إعادة معالجة المياه الصناعية والزراعية المستخدمة.

انظر : مرتضى جمعة حسن ، حرب المياه ، موارد المياه . والسياسة . والصراعات الدولية في :

http://www.almyah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=٩٣

الدكتور بيوار خنسي (باحث جيولوجي – هولندا)، التقسيم العادل لمصادر المياه المشتركة بين الدول ، مايو ٢٠٠٥ ، في:

http://www.krg.org/articles/article_print.asp?ArticleNr=4511

الفهـرس

الموضـــــــوع رقـم الصفحة

مقدمة:..... ١

فصل تمهيدي : مفهوم النهر الدولي وتطبيقه علي نهر النيل..... ٧

المبحث الأول: مفهوم النهر الدولي..... ٩

المطلب الأول : المفهوم التقليدي للنهر الدولي..... ١١

المطلب الثاني : تطور مفهوم النهر الدولي..... ١٦

الفرع الأول : أسباب تطور مفهوم النهر الدولي..... ١٧

الفرع الثاني : تطور مفهوم النهر الدولي وفقا لطبيعته الهيدرولوجية..... ١٩

الفرع الثالث: أنواع الأنهار الدولية ٢٦

الفرع الرابع : المساحات المائية التي تعد جزءا من المجاري المائية الدولية..... ٢٩

المبحث الثاني : نهر النيل كنهر دولي ٣١

المطلب الأول : شبكة مياه النيل..... ٣٢

الفرع الأول : الوصف الجغرافي لنهر النيل من المنبع حتى المصب..... ٣٣

الفرع الثاني : مصدر مياه النيل – الوصف الهيدرولوجي لنهر النيل..... ٣٦

الفرع الثالث : تعريف شبكة نهر النيل..... ٣٩

المطلب الثاني : الاتفاقيات الخاصة باستغلال مياه النيل..... ٤١

القسم الأول : القواعد العرفية والاتفاقية في استغلال مياه الأنهار الدولية..... ٥٢

الباب الأول : القواعد العرفية في استغلال مياه الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية..... ٥٤

الفصل الأول : الحقوق المكتسبة أو الحقوق والحصص التاريخية..... ٥٦

المبحث الأول : حدود السيادة على النهر الدولي..... ٥٨

المطلب الأول : نظرية السيادة الإقليمية المطلقة..... ٥٨

الفرع الأول : نشأة هذه النظرية في مجال استخدام مياه الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية..... ٥٩

الفرع الثاني: مدي العمل بنظرية السيادة المطلقة في مجال استخدام الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية..... ٦٣

الفرع الثالث : تقويم نظرية السيادة المطلقة في مجال استخدام الأنهار الدولية

في غير الشئون الملاحية..... ٦٧
المطلب الثاني : نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة ٧٠
المطلب الثالث : نظرية السيادة الإقليمية المقيدة..... ٧٢
الفرع الأول : مضمون النظرية..... ٧٢
الفرع الثاني : مدي العمل بنظرية السيادة المقيدة في مجال استخدام الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية..... ٧٣
المطلب الرابع : نظرية وحدة المصالح..... ٨٣
المبحث الثاني : الحصة العادلة أو التقسيم العادل والمنصف لكل دول النهر الدولي..... ٨٥
المطلب الأول : مبدأ التقسيم العادل والمنصف لمياه النهر الدولي ٨٦
الفرع الأول : المبـــدأ ٨٦
الفرع الثاني : مدي رسوخ المبدأ في الفقه والعمل الدولي الممارسات الدولية.. ٨٨
المطلب الثاني : عوامل التقسيم العادل و المنصف لمياه النهر الدولي..... ٩٢
الفرع الأول : المقصود بعوامل التقسيم العادل والمنصف لمياه النهر الدولي. ٩٢
الفرع الثاني : محاولات فقهيه لوضع قواعد عامة للاسترشاد بها في التقسيم العادل والمنصف لمياه النهر الدولي..... ٩٣
الفرع الثالث: قواعد هلسنكي(رابطة القانون الدولي عام ١٩٦٦ م بهلسنكي).. ٩٥
الفرع الرابع : تقويم قواعد هلسنكي..... ٩٨
المطلب الثالث : مكانة عامل الحقوق المكتسبة والحصص التاريخية من مبدأ التقسيم العادل والمنصف لمياه النهر الدولي..... ١٠٣
الفرع الأول : الحقوق المكتسبة والحصص التاريخية..... ١٠٣
الفرع الثاني : أهمية عامل الحقوق المكتسبة والحصص التاريخية كعامل من عوامل التقسيم العادل والمنصف لمياه النهر الدولي..... ١٠٦
الفرع الثالث : الحقوق المكتسبة والحصص التاريخية في الممارسات الدولية والفقه الدولي ١٠٨
المبحث الثالث : الإخطار والتشاور والتفاوض حول المشروعات الجديدة المقامة على النهر الدولي..... ١١٣
المطلب الأول : مبدأ التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية..... ١١٤
المطلب الثاني : ضرورة الإخطار بين دول النهر الدولي بشأن المشروعات الجديدة المقامة على النهر الدولي..... ١١٩
الفرع الأول : الالتزام بتبادل المعلومات..... ١١٩
الفرع الثاني : الالتزام بالإخطار..... ١٢٢
المطلب الثالث : التشاور والتفاوض بشأن المشروعات الجديدة..... ١٢٩
الفرع الأول : المبدأ وتطبيقاته في العمل الدولي..... ١٢٩
الفرع الثاني : بعض الأحكام الخاصة بالتفاوض..... ١٣٢
المبحث الرابع : تفادى الأضرار المترتبة على الاستخدام المشترك للنهر الدولي والمسئولية المترتبة على تلك الأضرار..... ١٣٤

المطلب الأول : ضرورة تفادى الإضرار المترتبة على الاستخدام المشترك للنهر الدولي..... ١٣٥
الفرع الأول : مبدأ عدم الاستخدام الضار للنهر الدولي..... ١٣٥
الفرع الثاني : الممارسات الدولية التي تدل على ضرورة تفادى الاستخدام الضار للنهر الدولي..... ١٤٠
الفرع الثالث : صور الاستخدام الضار للنهر الدولي ١٥٠
الفرع الرابع :- الالتزام بعدم التلويث..... ١٥١
الفرع الخامس :- العلاقة بين التقسيم العادل والمنصف لمياه النهر الدولي ومبدأ ضرورة تفادى الأضرار المترتبة على استخدام النهر الدولي..... ١٦٠
المطلب الثاني : - المسئولية الناتجة عن الاستخدام الضار للنهر الدولي... ١٦١
الفرع الأول :- تعريف المسئولية الدولية..... ١٦١
الفرع الثاني :- نشأة نظرية المخاطر في القانون الدولي..... ١٦٤
الفرع الثالث :- أساس المسئولية الناتجة عن الاستخدام الضار للنهر الدولي..... ١٦٨

الفصل الثاني : دور القضاء الدولي في تسوية المنازعات بين دول النهر الدولي ومدي تطبيق الاتفاقيات الدولية والعرف الدولي علي المنازعات النهرية..... ١٧٢

المبحث الأول : دور القضاء الدولي في تسوية المنازعات النهرية ١٧٣
المبحث الثاني: تطبيق الاتفاقيات الدولية على المنازعات النهرية ١٧٩
المطلب الأول : حالة إذا ما نشأ نزاع بين دولتين نهريتين بينهما اتفاق سابق لتنظيم تقسيم وتوزيع واستغلال مياه ذلك النهر ١٧٩
المطلب الثاني: حالة قيام نزاع بين دولتين نهريتين حول المياه وقيام اتفاق لحل هذا النزاع ١٨٢
الفرع الأول: النزاع بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية حول نهر كولورادو ونهر ريوجراند ١٨٢
الفرع الثاني : النزاع على مياه النيل بين مصر والسودان وتسوية النزاع باتفاقية ١٩٥٩ م..... .... ١٨٥
الفرع الثالث :- النزاع على مياه الهندوس بين الهند وباكستان وتسوية المشكلة بواسطة اتفاقيتي ١٩٤٨ م ، ١٩٦٠ م..... ١٨٦
المبحث الثالث : تطبيق العرف الدولي على المنازعات النهرية..... ١٩٧
المطلب الأول : بعض النماذج التي توضح مدى تطبيق القواعد العرفية في تسوية المنازعات الخاصة بالأنهار الدولية..... ١٩٨
المطلب الثاني : دور الأمم المتحدة في مجال تسوية المنازعات الخاصة بالأنهار الدولية..... ٢٠٠

الباب الثاني : القواعد الاتفاقية في استغلال مياه الأنهار الدولية (نهر النيل)..... ٢٠٢

الفصل الأول : حقوق مصر التاريخية – المكتسبة في مياه النيل ٢٠٤

المبحث الأول : **حصة مصر في مياه النيل كحق مكتسب لها من خلال الاتفاقيات مع دول حوض النيل** ٢٠٦

المطلب الأول : مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق في مجال استخدام الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية ٢٠٧

المطلب الثاني : حصة مصر في مياه النيل كحق تاريخي مكتسب ٢٠٩

الفرع الأول : مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة ٢٠٩

الفرع الثاني : الاعتراف بالحقوق المكتسبة في إطار الاتفاقيات الدولية (اتفاقيات مياه النيل) ٢١١

الفرع الثالث : اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل المبرمة بين مصر والسودان في ٨ نوفمبر ١٩٥٩م ٢١٨

المطلب الثالث : الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر الإضافية..... ٢٢٣

المبحث الثاني : مدى التزام دول حوض النيل بالقواعد الاتفاقية لاستغلال مياه النيل ٢٢٥

المطلب الأول : الاتفاقيات التي تلتزم بها دول حوض النيل ٢٢٦

المطلب الثاني : وجه التزام دول حوض النيل بالاتفاقيات المنظمة لاستغلال مياهه ٢٢٩

الفرع الأول : طبيعة المعاهدات الدولية المتصلة بالأوضاع الإقليمية..... ٢٢٩

الفرع الثاني : التوارث الدولي ٢٣٣

الفصل الثاني : التزامات مصر تجاه دول حوض النيل..... ٢٤١

المبحث الأول : احترام الحصص المكتسبة لدول حوض النيل في إطار التقسيم العادل والمنصف ٢٤٣

المطلب الأول : مبدأ احترام الحصص المكتسبة لدول حوض النيل ٢٤٣

المطلب الثاني : التعاون بين مصر ودول حوض النيل كمظهر من مظاهر احترام مصر لحصص دول حوض النيل في مياهه..... ٢٤٦

المبحث الثاني : حظر الاستخدام للنهر الذي يؤدى إلى الإضرار بدول الحوض الأخرى ٢٥٢

المطلب الأول : القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ م في شان حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ٢٥٣

المطلب الثاني : حالة تحويل مجرى نهر النيل ٢٥٥

المبحث الثالث : الإخطار والتشاور والتفاوض عند إنشاء مشروعات قد تؤثر على حصص دول الحوض..... ٢٥٨

القسم الثاني : حقوق مصر في مياه النيل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م ٢٦١

الباب الأول : النظام القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م بشأن قانون استخدام المجارى المائية في الأغراض غير الملاحية وموقف مصر ودول الحوض منها ٢٦٣

الفصل الأول : النظام القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م بشأن قانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية ٢٦٨

المبحث الأول : - الطبيعة القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٩٧ م بشأن قانون..... ٢٧٣

المطلب الأول : اتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٩٧ م اتفاقية إطارية ٢٧٣

الفرع الأول :- مفهوم الاتفاق الإطاري.....٢٧٤

الفرع الثاني :- اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م بشأن قانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية اتفاقية إطارية..... ٢٧٦

المطلب الثاني : الأثر الملزم لاتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٩٧ م..... ٢٨٢

الفرع الأول :- علاقة اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م بالإتفاقيات السابقة عليها..... ٢٨٢

الفرع الثاني :- علاقة اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م بالاتفاقيات اللاحقة لها..... ٢٨٥

الفرع الثالث :- علاقة اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م بالعرف الدولي ٢٨٨

المبحث الثاني :- أهم المبادئ الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ م... ٢٩٢

المطلب الأول :- الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان..... ٢٩٢

الفرع الأول :- مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفان و المعقولان..... ٢٩٣

الفرع الثاني :- بعض الطرق والأساليب التي اتبعتها الدول في توزيع المياه ٢٩٤

الفرع الثالث :- مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفان و المعقولان في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م بشأن قانون استخدام المجارى المائية في الأغراض غير الملاحية اتفاقية..... ٢٩٧

المطلب الثاني :- الالتزام بعدم التسبب في ضرر جوهري..... ٢٩٩

المطلب الثالث :- الالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها ٣٠٧

الفرع الأول :- الالتزام العام بالتعاون.....٣٠٨

الفرع الثاني :- التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات..... ٣١٠

الفرع الثالث :- العلاقة بين أنواع الاستخدامات المختلفة.....٣١٣

الفرع الرابع :- التدابير المزمع اتخاذها.....٣١٤

المطلب الرابع :- تسوية المنازعات ٣٢٢

الفصل الثاني : موقف مصر ودول حوض النيل من اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧م ٣٢٦
المبحث الأول : موقف مصر من اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م ومدى تأثيرها على الاتفاقيات المقررة لحق مصر في مياه النيل.. ٣٢٧
المطلب الأول : موقف مصر من اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م ٣٢٧
المطلب الثاني : مدى تأثير اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ م على الاتفاقيات المقررة لحقوق مصر في مياه النيل ٣٣٤
المبحث الثاني : موقف دول حوض النيل من اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧م ٣٣٧
الباب الثاني : موقف دول حوض النيل من التنظيم القانوني المقرر لحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل..... ٣٤٠
الفصل الأول : الموقف المصري الإثيوبي في ظل حقوق مصر التاريخية – المكتسبة في مياه النيل وفى ظل اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧م..... ٣٤٢
المبحث الأول : الموقف المصري الإثيوبي قبل اتفاق القاهرة لسنة ١٩٩٣م.٣٤٤
المبحث الثاني : الموقف المصري الإثيوبي بعد اتفاق القاهرة ١٩٩٣م.... ٣٦٦
الفصل الثاني : موقف بعض دول حوض النيل الأخرى من التنظيم الاتفاقي لحوض النيل وخاصة الحقوق المصرية ومظاهر التعاون بين الدول النيلية..... ٣٧١
المبحث الأول : موقف بعض دول حوض النيل من التنظيم الاتفاقى لحوض النيل وخاصة الحقوق المصرية ٣٧١
المطلب الأول : الموقف السوداني من التنظيم الاتفاقي لحوض النيل ٣٧٤
الفرع الأول :- الموقف السوداني تجاه اتفاق ١٩٢٩ م..... ٣٧٤
الفرع الثاني :- الموقف السوداني واتفاقية ١٩٥٩ م للانتفاع الكامل بمياه النيل .. ٣٧٧
المطلب الثاني : موقف تنزانيا وكينيا وأوغندا من اتفاقيات حوض النيل والمنظمة لحقوق مصر في مياه النيل..... ٣٧٩
المطلب الثالث : موقف رواندا وبوروندي والكونغو من اتفاقيات مياه النيل والمنظمة لحقوق مصر في مياه النيل ٣٨٧
المطلب الرابع : موقف الفقه المصري. ٣٨٩
المبحث الثاني : التعاون بين دول حوض النيل (الجهود المصرية)..... ٣٩٢
المطلب الأول : مشروعات التعاون بين دول حوض النيل لاستغلال مياهه ٤٠٢
الفرع الأول : مشروع الدراسات الهيدرومترولوجيه لحوض البحيرات الاستوائية ٤٠٣
الفرع الثاني : الأندوجو ٤٠٧
الفرع الثالث : التيكونيل (لجنة التعاون الفني لتنمية حوض النيل والحفاظ على

البيئة فيه) ٤١٣
المطلب الثاني : مبادرة حوض النيل ٤٢٠
أولاً :- الهيكل التنظيمي لمبادرة حوض النيل..... ٤٢١
ثانيا :- أهداف مبادرة حوض النيل..... ٤٢٥
ثالثا :- تمويل مبادرة حوض النيل..... ٤٣٦
الفصل الثالث : النظرة الإسرائيلية لمياه النيل و التعاون الإسرائيلي الأثيوبي..... ٤٤٢
تمهيـــد : الإستراتيجية الإسرائيلية فيما يخص مياه النيل ٤٤٤
المبحث الأول : النظرة الإسرائيلية لمياه النيل..... ٤٤٧
المبحث الثاني : التعاون الإسرائيلي الإثيوبي ٤٦٤
خاتمة البحث..... ٤٧٧
الملاحق:..... ٤٩٠
قائمة المراجع :..... ٥٣٧
الإختصارات :..... ٥٦٧
الفهرس:..... ٥٦٨